

النخبة المحلية، الهيمنة الذكورية وتمثل الأدوار التنموية للمرأة

**The Local elite, male domination and how the developmental role
of the women is conceived.**

الدكتور عبد الصبور لكرمات*
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المغرب

الملخص:

لكل مجتمع من المجتمعات نخب اجتماعية تتمتع بالهيبة والقوة الاجتماعية، وتتقصد مجموعة من الأدوار الوظيفية. هذه النخب تعتبر مركز ومنبع أي تغير اجتماعي ممكن. فهي المعنية بتحمل عبء التنمية الثقيل، ومن تم عبور الفجوة بين قلة غنية وكثرة فقيرة، بين متعلم وجاهل، بين المدينة والقرية، بين العصري والتقليدي. لهذا فالدراسة التحليلية لمجموع التمثلات والتصورات والمواقف التي تنسجها النخبة المحلية حول المرأة، تبين كيف أن هذه التوجهات تؤهل المرأة للعيش في إطار مواقع اجتماعية عنوانها الهشاشة، بحيث تبقى على العلاقة التراتبية بين الرجل والمرأة، وتجعل من النساء مقاصيات من عالم الأشياء الجديدة ومن الشؤون العامة، وعلى نحو خاص الشؤون الاقتصادية. إن هيمنة عقلية المجتمع المتقادم تقضي إلى بناء مجموعة من التمثلات حول الذات، تؤثر على المشاركة في تنمية الجماعة، كما تحول دون التفاعل الإيجابي ما بين الفرد والمبادرات التنموية المطروحة. وهو الشيء الذي ينعكس بشكل سلبي على مؤشرات التنمية الاجتماعية، وتحديدًا مستوى المعيشة والولوج للصحة والحق في التعليم.

الكلمات المفتاحية: النخبة، الهيمنة الذكورية، المرأة، التخلف، التنمية.

Abstract:

Each community has social elites with prestige and social power, and a range of functional roles. These elites are the center and source of any possible social change. It is concerned with bearing the heavy burden of development, and bridging the gap between the rich and the poor, between the educated and the ignorant, between the city and the village, between the modern and the traditional. Therefore, the analytical study of the total representations perceptions and attitudes of the local elite on women shows how these trends empower women to live in social settings called vulnerability, so that they maintain the hierarchical relation between men and women, and exclude women of the world of serious things and public affairs, and more specifically the economic affairs. The dominance of an aging society's mentality leads to a series of self-centered representations that affect participation in the development of the community, as well as prevent positive interaction between the individual and the development initiatives in question. This is reflected negatively on indicators of social development, namely the standard of living, access to health and education.

Keywords: Elite, male domination, women, underdevelopment, development.

مقدمة:

إن مشروع التنمية كمشروع مجتمعي، اعترضته مجموعة من العوائق التي أثمرت سلبيات على مسألة التنمية، وحولتها إلى مشروع ريعي نتج عنه "تنمية التخلف" بحيث أصبحنا نتحدث عن "أزمة الأزمة" أو "الأزمة المستدامة والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي العوامل البنوية التي أدت إلى هذا الوضع الاجتماعي؟ ثمة علاقة ترابطية بين الثقافة العامة السائدة في المجتمع المغربي، وما تتضمنه من تصورات وقيم حول الفعل التنموي، ومختلف الفاعلين الاجتماعيين في مجال التنمية المحلية. فالفاعل الحزبي والإداري والفاعل الجمعي، يشكلون "نخبة محلية" لها تصوراتها ورهاناتها بصدد التنمية. عندما تمارس هذه "النخبة المحلية" نشاطها الاجتماعي وتشارك في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، هناك خلفيات ومرجعيات ثقافية معينة تحكم سلوكها، وتوجه فعلها ليصبح بذلك فعل التنمية مرآة عاكسة لبنية ثقافية اجتماعية معينة. لذلك فالهدف الأساسي الذي سعينا إليه من خلال هذه الدراسة هو البحث في طبيعة وخصائص تمثيلات "النخبة المحلية" حول التنمية وتحديد التمثيلات التي تحملها هذه النخبة حول وضعية المرأة في إطار المجتمع المحلي، وتقييمها لمشاركة ذات المرأة في التنمية المحلية. ومن خلال ذلك سنحدد كيف تؤثر هذه المواقف على التنمية كمشروع مجتمعي. فالتنمية قبل أن تكون ممارسة فهي مبادئ وأفكار يجب الاقتناع بها قبل تطبيقها. لذلك هناك حاجة لدراسة توجهات ومواقف النخبة المحلية وتصوراتها حول مشاركة المرأة ومن خلالها حول التنمية.

أولاً: الإطار المنهجي والتصوري للدراسة:**1- إشكالية الدراسة وفرضياتها:**

النخبة المحلية وانطلاقاً من المواقع التي تحتلها في إطار النسق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، تملك تصورات معينة حول ذات المرأة وأدوارها التنموية، وهذه التمثيلات أو هذه التصورات تؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة مشاركة المرأة في تدبير التنمية المحلية. فالقوانين موجودة والمؤسسات المعنية قائمة والخطاب الذي تنتجه حول المرأة، خطاب متطور، غير أن المشكل كل المشكل هو كيف تتمثل النخبة المحلية كل هذه العناصر، لذلك فموضوع هذه الدراسة، يتمحور إذن حول الإشكالية المرتبطة بطبيعة العلاقة القائمة بين

النخبة المحلية، السياسية منها والإدارية، ووضعية مشاركة المرأة في مجال التنمية المحلية وتحديدا طبيعة التمثلات الاجتماعية التي تكونها النخبة المحلية عن الأدوار التنموية للمرأة وعلاقتها بالتنمية. إن هذه العلاقة تطرح مجموعة من الأسئلة الإشكالية نلخصها في سؤالين موجهين للدراسة:

- ما هي طبيعة التمثلات والتصورات والقيم التي تحملها النخبة السياسية والإدارية حول وضعية المرأة في مجال التنمية المحلية؟ وكيف تؤثر ذات التمثلات الاجتماعية والثقافية على مشاركة المرأة في مجال التنمية المحلية؟

تجدر الإشارة هنا إلى أن الأسئلة الإشكالية هذه قد تم ترجمتها إلى فرضيتين أساسيتين:

الفرضية الأساسية الأولى:

- نفترض أن التمثلات الاجتماعية والثقافية التي تحملها النخبة السياسية والإدارية حول ذات المرأة ووضعتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما تنتجها من مواقف سلبية تعتبر قوة معطلة للتنمية المحلية.

- الفرضية الأساسية الثانية:

- نفترض أن المواقف والتوجهات والتصورات التي تحملها النخبة السياسية والإدارية حول دور المرأة ومشاركتها في التنمية يؤثر سلبا على مردودية المبادرات والمشاريع التنموية ويعيق تحسين جودة الحياة على مستوى الصحة، التعليم والتشغيل

2- عينة الدراسة:

إن الدراسة العلمية للإشكالية موضوع البحث والتحقق من صدق الفرضيات مسألة تستدعي بداية تحديد عينة البحث وإخضاعها للدراسة بغاية الوصول إلى نتائج علمية دقيقة. من هنا نقول أنه بالنسبة للعينة المجالية فقد تم التركيز على المجال الحضري لمدينة قلعة السراغنة. بوصفه المجال الذي تتحرك وتتفاعل فيه النخبة السياسية والإدارية، لقد تم التركيز بالنسبة للنخبة السياسية: على المجلس الإقليمي بمقر عمالة قلعة السراغنة، بلدية قلعة السراغنة، بالإضافة إلى المجالس الجماعية وبالنسبة للنخبة الإدارية: فقد تم التركيز على المرافق الإدارية التالية: العمالة، المقاطعات، الصحة، التعليم، التشغيل.

وبخصوص عينة البحث البشرية فقد تم العمل على تحديدها وفقا لضوابط علمية. ونشير هنا إلى أن هذا التحديد قد اعترضته مجموعة من الصعوبات، ترجع بالأساس إلى تعدد عينات الفاعلين الذين يدرجون ضمن خانة النخبة المحلية. إن الانفتاح على النخبة السياسية كمجتمع للدراسة يجعلنا نقف أمام كثرة متكررة من النخب فهناك نخب الثروة ونخب القوة ونخب الجاه ونخب الاستحقاق ونخب المعرفة ونخب السلطة. فهناك إذن عينات مختلفة للفاعلين السياسيين والإداريين والذين يمكن أن نخضعهم لتصنيفات معيارية عدة، كالمعيار الترابي، المعيار القطاعي، المعيار الكمي النوعي، والمعيار الضبطي. أمام هذا التعدد وغياب التجانس بين مختلف المجموعات المشكلة للمجتمع الأصلي، فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة الاحتمالية الحصصية وذلك بهدف الحصول على تمثيلية كل الطبقات ومنه الحصول على نتائج أكثر دقة وارتباطا بذلك وانطلاقا من قاعدة البيانات الإحصائية، المتعلقة بالنخبة السياسية والإدارية تم العمل على تحديد حجم العينة بشكل يتناسب مع حجم المجتمع الأصلي و الذي يبلغ بضع آلاف. لقد تم الاشتغال إذن على حجم عينة يمثل نسبة 10% من حجم المجتمع الأصلي. ومنه فمجموع أفراد العينة المبحوثة كان هو 300 يتوزعون على الشكل التالي:

بالنسبة للنخبة السياسية: فقد تم الاشتغال على 100 مفردة: 76 من النخبة السياسية المعارضة و 24 مفردة من النخبة السياسية الحاكمة التي تتولى مهام تسيير المرافق الجماعية. أما فيما يتعلق بالنخبة الإدارية فقد تم الاشتغال على 200 مفردة تم توزيعها بشكل يتناسب مع حجم كل فئة.

3- منهج وأدوات الدراسة:

بالانتقال إلى منهج البحث يمكن التأكيد في هذا الباب على أن الدراسة السوسيولوجية للتمثيلات الاجتماعية، عملية تستدعي استقراء الآراء والمواقف "المضمرة"، على اعتبار أن بنية المحتوى المتضمن في التمثيل لا تكشف عن نفسها بنفسها. فهي تحتاج لعملية "كشف" علمي يقوم بها الباحث؛ لذلك يمكن التأكيد على أن اعتماد المنهج الكمي والكيفي مسألة مكنتنا بداية من إنتاج بيانات عددية حول الموضوع، ليتم الانتقال بعد ذلك إلى مستوى التفسير والتحليل والتأويل الدقيق لكل المعطيات التي تم تجميعها، وذلك بهدف الوصول في مستوى

أعلى إلى الرصد الدقيق للعوامل والظروف المتدخلة في فعل التنمية، وبخصوص أدوات البحث المستعملة، فقد تم الاعتماد وبشكل رئيسي على الملاحظة العلمية الاستثمار والمقابلة بالإضافة إلى تقنية تحليل المضمون الخاصة بالوثائق. ونشير أنه بالنسبة للاستثمار فقد تم توجيهها إلى مجموع أفراد العينة المبحوثة، أي ما مجموعه 300 استثمار وزعت على النخبة السياسية والإدارية تبعا للتقسيم الذي تم اعتماده. كما تمت الاستعانة كذلك بالمقابلة كأداة مكمل للاستثمار، وقد كنا موجهين في إجراءات استثمار ضابطة خضع بناء أسئلتها لأهداف الدراسة. ونشير هنا إلى أنه ونظرا لعامل الوقت والتكلفة المادية والمعنوية التي تتطلبها المقابلة، فقد تم الاكتفاء بإجراء 30 مقابلة مع النخبة السياسية والإدارية تم اختيارهم بشكل قصدي وذلك تبعا للتقسيم التالي: إجراء 10 مقابلات مع النخبة السياسية الحاكمة، و10 مقابلات مع النخبة السياسية المعارضة.

إجراء 10 مقابلات مع النخبة الإدارية العاملة في العمالة، الصحة، التعليم والتشغيل.

4- الإطار المفاهيمي:

لقد تم الاشتغال في إطار هذه الدراسة على مقارنة مفهوم التمثلات الاجتماعية، بالانفتاح على المقاربة البنيوية التكوينية مع "بيير بورديو"، على اعتبار أن التصورات والتمثلات الاجتماعية هي في النهاية لا تبتعد عن النسق الإدراكي أو ما عبر عنه "بيير بورديو" "بالهابيتوس" (أو الأبيتوس) (بورديو ب، 2002، ص33) Habitus. وقد حاولنا كذلك مقارنة مفهوم التنمية المحلية باستثمار المنطلقات الفكرية الخاصة بنظرية "التحديث"، مركزين في ذلك على العلاقة الجدلية القائمة بين: الحداثة و"التقليد" والتقلد، والتكيف والتقصص، و"الهوية المغلقة" والمفتوحة. وبخصوص مفهوم النخبة فقد تم الانفتاح على أعمال موسكا و"باريتو ودورة الصفوة وريمون آرون ومفهوم الصفوة الحاكمة. وقد انتهينا من خلال كل ذلك إلى تحديد المفهوم الإجرائي بحيث تم التركيز على مقارنة مفهوم النخبة المحلية ضمن المجال المفاهيمي الخاص ببراديغم الفاعل الاجتماعي، والذي يعبر في جوهره عن حاصل لعبة اجتماعية، تخضع لعلاقة السلطة القائمة بين الفاعلين، ونشير إلى أن تحديد المفهوم الإجرائي قد وجهنا إلى اختيار مجموعة من التوجهات النظرية الحاضرة لهذا الاختيار، والتي أتاحت لنا إمكانية التحليل السوسيولوجي، لمجموع المعطيات التي تم تجميعها بشكل يضمن للدراسة علميتها وقيمتها الموضوعية.

5- المرجعيات النظرية:

لقد تم العمل على توظيف المنطلقات الفكرية لنظرية الممارسة واستثمار رؤية "بورديو" للآليات المتحركة في سلوك الفاعل الاجتماعي، كما تم الاعتماد كذلك على نظرية الفاعل الاجتماعي لميشيل كروزيبيحيث عملنا على استثمار هذا الإطار النظري، للتعرف على الكيفية التي تتمثل بها هذه النخب واقع المرأة، وكيف تتمثل أدوارها ومصالحها في إطار شبكة العلاقات الاجتماعية، التي تعكس بالضرورة علاقة سلطة بين الأفراد والمجموعات. كما تم كذلك توظيف المنطلقات الفكرية للمنهجية الفردانية مع ريمون بودون وذلك لإبراز حدود العلاقة القائمة ما بين التوجهات والأحكام والمواقف التي تصدرها كنخب حول مجموعة من القضايا التنموية، وما يعتمد الفاعل لإعداده من جدول للأفضليات يتلاءم وقدراته وكذلك الغاية المرجوة والمشروطة بمستوى معين من الرضا أو الفائدة.

ثانيا : الهشاشة كواقع وتمثل النخبة لوضعية المرأة ولأدوارها التنموية:

1- المرأة كتمثل: التبعية والوجود التقبلي

إن التوقف عند تمثيل النخبة للوضعية التي تعيشها المرأة في إطار المجتمع المحلي لمدينة قلعة السراغنة مسألة غاية في الأهمية، ذلك أنها تتيح للباحث إمكانية معرفة التحولات التي حدثت على مستوى التشكيلات التقليدية كمؤسسات طبيعية يولد الفرد منتما إليها مندمجا (بوخريص ف، 2013: 149) في منظومتها القيمية، وانعكاس ذلك التغير على وضعية المرأة وعلى مدى مشاركة المرأة في المشاريع التنموية. لذلك فقد تم التركيز من خلال المقابلات، على تحديد موقف النخبة السياسية والإدارية من هذه التحولات، وتحديد التمثل السائد والمرتبط بالنظرة إلى المرأة ووضعيتها في إطار البنية الثقافية للمجتمع المحلي، وما تتمتع به من هوامش للحرية وهو ما يبينه الجدول أسفله:

جدول رقم 1 : توزيع أفراد العينة حسب تقييهم لمدى حرية المرأة في ظل التحولات التي عرفها

المجتمع المحلي

هل تبدلت المنظومة القيمية بشكل سمح بتوسيع هامش حرية المرأة؟		النخبة السياسية		النخبة الإدارية		المجموع	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
70%	14	60%	06	66,66%	20		نعم

لا	06	60%	04	40%	10	33,33%
المجموع- النسبة المئوية	20	100%	10	100	30	100%

المصدر : البحث الميداني (المقابلة)

- يبدو أن موقف النخبة المحلية اتجاه وضعية المرأة في المجتمع ومدى تمتعها بهامش الحرية عرف تحولا نوعيا تبعا لمجموعة من المتغيرات، حيث اعتبرت نسبة 70% من النخبة السياسية و60% من النخبة الإدارية، أن هذه التغيرات قد سمحت بتوسيع هامش الحرية بالنسبة للمرأة. وانطلاقا من هذه المواقف يمكن القول بأن نسبة 80% من النخبة السياسية والإدارية تحيي في إطار أسرة نووية. وهو ما يفيد التغير الذي لحق التشكيلات الاجتماعية التقليدية (حمودي عبد الله، 1998: 12) وتحديد طبيعة الأسر في المجتمع المحلي. لقد خلصت الأسرة النووية المرأة من عبء عائلة ممتدة لم يكن يحتلن ضمنها سوى مكانة دونية ووظائف محدودة، كخدمة المنزل وإنتاج الأولاد، وهذا أمر إيجابي سمح بتحسين وضعية المرأة خصوصا في ضوء تخلصهن من ظاهرة تعدد الزوجات واقتسام الزوج. وتجدر الإشارة أنه على الرغم من مساحة الحرية التي أصبحت متروكة للمرأة في إطار التحول الذي مس بنية الأسرة بالمجتمع المحلي لقلعة السراغنة، فالملاحظ إذن أنه من الجلي أن التمثلات التي يتم نسجها حول المرأة، تفقد المرأة القدرة على المبادرة وتكسبها ثقافة التبعية والانسحاب من مساحة الفعل الاجتماعي. بحيث تحفظ لنفسها أدوار "ثانوية" أو مكمل للرجل.

- وترتبط هذه الوضعية الاجتماعية للمرأة بالثقافة السائدة وما تفرزه من تمثلات ذكورية سلبية، فإن المقاربة العلمية لنظرة النخبة المحلية للمرأة دفعتنا للتساؤل حول تصور النخبة السياسية والإدارية للمرأة. وقد تبين من خلال العمل الميداني كيف أنها نظرة تتصف بالهيمنة الذكورية، وسمح لنا تحليل المضمون للمقابلات، أن نستنتج مجموعة من التمثلات التي تدور حول المرأة كجسد للاستهلاك أو "كعورة". وتلك صورة عاكسة لجملة من الأحكام القيمية، التي تطلق على المرأة في إطار المجتمع المحلي؛ الذي يعمل على إنتاج وتداول مجموعة من الصور الحسية حول المرأة، يستمدجها كل من الرجل والمرأة على حد سواء.

إن هذه الصور تؤثر في وعي المرأة نفسها، فهي تدرك بأن جسدها المسخر للاستهلاك، يفترض أن تتعلم منذ الصغر الأسلوب الخاص لضبطه وطرق تقديمه للآخرين. إن المجتمع الذكوري وعبر قناة المرأة نفسها، يعلم النساء كيفية ملء الفضاء والسير، وتبني وضعيات ملائمة للجسد مع التحكم في حركة الجسد تبعاً لترسيمات استعمالها. إن هذا الأمر لازال يعتبر ضروري في تقييم المركز الذي تحتله المرأة في الفضاء الأخلاقي الاجتماعي. وهي تكبر إذن تكبر معها عقدة الجسد الذي يتحول إلى حبس رمزي (بورديو ب، 2009، ص 53) أو ما يمكن تسميته بالعبودية الطوعية للجسد، وما ينتج عنها من قتل وتقييد لحرية الفعل والحركة، تبعاً للموانع الخارجية التي يفرضها المجتمع المتقادم. وهو الأمر الذي يحد بكل تأكيد من الحرية، كشرط أساسي لتحقيق إمكان الفعل في إطار مجال الممارسة، كمجال للفعل والشغل والحركة (سارتر ج ب، 1960: 95).

2- النخبة وإمكان تأهيل المرأة في مجال التعليم:

يشكل ولوج المرأة (أو الفئات) إلى التعليم ليس حقاً طبيعياً بل شرطاً ضرورياً لإنجاز أي مشروع تنموي فعلي؛ وذلك لأن المرأة تشكل أكثر من نصف المجتمع لكونها المسؤولة عن تربية الناشئة في المجتمع. ومن ثمة يعتبر تأهيل أو تكوين الفتاة (ومن خلالها المرأة) اللبنة الأساسية لأية فعل تنموي.

ومن هنا يطرح التساؤل حول الدور الذي تلعبه النخبة المحلية بشقيها الإداري والسياسي في الاهتمام بتأهيل المرأة تأهيلاً علمياً من شأنه أن يضمن تحريرها من قيود المجتمع التقليدي التي تعطل قدرتها الطبيعية على العمل والإبداع في ميادين شتى. إن التوقف عند مجموع التمثلات، وما تفرزه من مواقف سلبية حول المرأة التي تنهل في جوهرها من المنظومة القيمية، مسألة تبين لنا كيف أن هذه التمثلات السلبية تعتبر عامل مفسر لاستمرار مجموعة من الممارسات من قبيل الاعتراض على تعلم الفتاة خارج مجال المدينة، بحيث وجدنا من خلال مجموع المقابلات التي تم إجراؤها أن نسبة 30% من النخبة السياسية و20% من النخبة الإدارية قد أبدوا عدم حماسهم لفكرة تعلم الفتاة بعيداً عن مركز إقامة الوالدين. والمبرر هو الخوف عليها من أن تقع في المحضور اجتماعياً. عملية إعادة الإنتاج هذه تؤثر سلباً على هوامش الفعل والحركة، التي يسمح للمرأة وللفتاة التحرك في إطارها. لهذا الاعتبار يمكن القول بأنه وبالانتقال إلى واقع المجتمع المحلي، نلاحظ أن هذا النمط من

الوعي نجد له مجموعة من الامتدادات واقعيًا. ومن بين الأمثلة التي يمكن إدراجها في هذا الإطار ظاهرة الهدر المدرسي وتحديدًا في أوساط الفتيات. ونسجل في هذا الصدد أن نسب الهدر المدرسي وتبعًا للإحصائيات تعتبر نسب جد مرتفعة (المندوبية السامية للتخطيط، 2014).

إن التوقف عند هذه المعطيات الإحصائية يبين لنا كيف أن هناك علاقة مباشرة بين ارتفاع نسب الهدر المدرسي في أوساط الفتيات واستمرار هيمنة القيم التقليدية تجاه المرأة. ففي كثير من المواقف التي تم الوقوف عندها، تبين كيف أن حرمان الفتاة من حقها في التعلم يتم إما بموجب الخوف عليها أو الخوف منها، وهو الأمر الذي نلمس أن له مجموعة من الانعكاسات السلبية على مستقبل الفتاة التي تبقى أمامها نافذة وحيدة وهي نافذة الزوج المخلص، الشيء الذي يفسر إقبال الفتاة على الزواج وهي دون السن القانونية. ويعد الفقر والهشاشة الاجتماعية هما السبب الرئيس في إعادة إنتاج هذه القيم والتصورات التقليدية التي تحول دون تعليم الفتاة والمرأة على السواء، وبالتالي ولوجها إلى وضعية اجتماعية متطورة بالتأكيد لا يمكن تصور تنمية في ضوء غياب المشاركة الفعالة للمرأة. التنمية لا يمكن أن تتحقق في مجتمع لا تستطيع الفتاة فيه الولوج إلى التعليم لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، ثم نتيجة إعادة مجموعة من القيم التقليدية، التي تضعها في وضعية اجتماعية دونية، نظرا لوضعيتها الاقتصادية الهشة.

- بحيث يتم تقديم فريضة الزواج "كألية" للخلاص من المشاكل الاجتماعية والأخلاقية على حساب التأهيل العلمي الذي يدمجها في سيرورة التنمية ويمكنها من تلبية حاجياتها الأساسية في ظل العجز العام الذي تعرفه العديد من المؤسسات الاجتماعية العمومية، على مستوى تغطية الحاجات الأساسية (جسوس م، 2002: 6) وتحديدًا في صفوف النساء.

جدول رقم 2 توزيع نسب الأمية في إقليم السراغنة حسب متغير الجنس والمجال

الأمية/ المجال	الذكور	الإناث	المجموع
	النسبة	النسبة	النسبة %
المجال قروي	35,3	58,5	46,6
المجال الحضري	18,1	38,3	28,5
المجموع	30,5	52,5	41,2

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط إحصاء 2014 بتصرف.

بناء على المعطيات الإحصائية يتبين أن نسبة الأمية عند النساء أكثر منها عند الرجال 52,5% عند النساء، مقابل 30,5% عند الذكور، كما يلاحظ أيضا أن نسبة الأمية عند النساء في المجال القروي (58,5%) أكثر منها عند النساء في المجال الحضري (38,3%). وهو ما يفيد بأن نسبة الأمية تزيد كلما انتقلنا من الذكور إلى الإناث ومن العالم الحضري إلى العالم القروي.

عموما نستنتج أن الأمية لازالت منتشرة في مجال الإقليم وخصوصا في أوساط النساء، ومرد ذلك بالأساس إلى مجموعة من العوامل المادية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والتي تحد من إمكانية ولوج الفتاة للمدرسة. وهو الأمر الذي يحول دون ترقيتها اجتماعيا وثقافيا. ويعطل قدرتها على الإنتاج والمشاركة بالفعل، في التنمية المطلوبة محليا ووطنيا. إن الأمية والفقر وجهان لنفس الدائرة المفرغة التي تحول دون التنمية المحلية؛ وتشكل في ذات الوقت عاملا أساسيا في إعادة إنتاج وتكريس القيم التقليدية التي ترزخ تحتها عموما المرأة في المجتمع المغربي.

3 محدودية ولوج المرأة إلى العمل:

إن الملاحظة الدقيقة للواقع الاجتماعي تؤكد أن هناك تغير حاد في اتجاه التخلص من المركزية الذكورية، وإن كان الأمر بطيئا. فالمركزية الذكورية لم تعد تفرض نفسها كما كانت، وذلك بسبب العمل النقدي الضخم للحركة النسائية، والتي استفادت من التحولات العميقة التي عرفها الوضع النسوي، خاصة على مستوى النخبة أو الفئات المحظوظة اجتماعيا، والتي استفادت من مجموعة من التغيرات، من قبيل تزايد نسب بلوغ التعليم الثانوي والعالي في المدن وضواحيها، وزيادة عدد النساء العاملات، وتحسن ظروف الحياة نسبيا مع تطور الوسائل التقنية التي ساهمت بشكل لا يستهان به في التخفيف من وطأة وثقل المهام المنزلية. لقد ساهمت هذه التغيرات بشكل مهم في تراجع النماذج التقليدية، غير أنه ومع ذلك فهذه التغيرات لم تصل بعد إلى القضاء على النموذج التقليدي المهيمن الذي يسكن الهابتوسات الجامدة (بورديو ب، 2009: 107-108). فقاعدة التمييز الجنساني تمتد لتؤثر على تقسيم الأدوار ما بين الرجل والمرأة، حيث سيادة نوع من التقسيم الجنساني للأدوار

ومنه للأعمال، التي يمكن أن تقوم بها المرأة، وهو ما يؤثر على مشاركة المرأة التنموية وعلى إمكانيات تحررها من واقع الفقر والتبعية المطلقة للرجل -

- فوضعية المرأة في إطار المجتمع المحلي، وضعية تعكس حدة التباين بين التحديث والحداثة ودرجة التغير الاجتماعي التي تمس منظومة القيم وما تفرزه من مواقف وسلوكات سلبية اتجاه المرأة. وتعرقل مسألة التباين مشروع التنمية، الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يختزل إلى مجرد مشكل اقتصادي أو تقني. فالتنمية عملية متداخلة الأبعاد، فهي مشروع كلي يلامس كل مجالات الحياة ويستجيب لتطلعات لكل الفئات الاجتماعية. وبالعودة إلى واقع المجتمع المحلي لقلعة السراغنة، يمكن القول أن هناك نوع من التواطؤ بين النخبة المحلية والعامية. تواطؤ يعبر عنه بالصمت أحيانا وأحيانا أخرى بالخطاب المبرر أو المبارك لمجموعة من الممارسات، التي لا تخدم التنمية كمشروع مجتمعي، بل تخدم مصالح فئوية وليست مجتمعية. ويعتبر ذلك في واقع الحال نتيجة للهيمنة الذكورية، التي تشكل من النساء موضوعات للاستهلاك والاستغلال. فكرة الاستغلال هذه ترتبط باكراهات البنية التي تمنح للرجل السلطة الرمزية، التي تخول له توجيه المرأة وجعلها تتحرك ضمن إطار هو من يحدد معالمه وتمظهراته.

إن التوقف عند الهيمنة الذكورية وتقسيمها للمجتمع على أساس مانوي، يجعل المرأة تابع للرجل ، تقسيم يمتد تأثيره ليلمس حق المرأة في العمل، بحيث يضع القيود أمام فرص حصولها على عمل.

وهي قيود يحملها الفرد في بنيته السيكلوجية وتؤثر بشكل سلبي على الأدوار التنموية للمرأة كما تقضي إلى عطالتها.

جدول رقم 3 توزيع نسب البطالة في إقليم السراغنة حسب متغير الجنس والمجال

البطالة/ المجال	الذكور %	الإناث %	المجموع %
المجال القروي	6,7	33,8	8,6
المجال الحضري	12,8	34,5	17,5
المجموع	8,3	34,2	11,2

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014 بتصرف

بناء على الجدول (رقم 3) نلاحظ محليا أن هناك ارتفاع لنسب البطالة في صفوف النساء حوالي 33,8% في المجال القروي و 34,5% في المجال الحضري، وهي نسب مرتفعة مقارنة بالذكور. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النساء اللواتي حصلن على فرصة شغل هناك أعداد مهمة منهن يتم استغلالهن. سواء في المعامل أو الحقول أو في "أعمال السخرة" وبأثمان بخسة. وبسؤالنا النخبة السياسية عن المبرر كان الجواب هو أن هناك أعمال تعجز المرأة عن أدائها بحكم بيولوجيتها. ومع اضطرارها لذلك فإن المقابل يكون هزيل بقدر قدرتها الطبيعية على أداء العمل. والملاحظ أن نسبة 70% من النخبة السياسية و 60% من النخبة الإدارية تقر بهذه الفروق الطبيعية. كما تقر بضرورة توزيع الوظائف والأدوار بحسب القدرات الطبيعية.

- والواقع أن هذه التمايزات ما بين الهوية الذكورية والأنثوية تقتزن أساسا بمجموع الاستعدادات العاكسة لثقافة المجتمع التقليدي وما يرتبط بالشكل التقليدي من استسلام، من تشاؤم، من انغلاق ومن خوف (جسوس م، 1988: 124)، الاستعدادات هذه التي لقتها العائلة والنظام الاجتماعي للرجل والمرأة. ويتم بموجبها تقسيم العمل وفق علاقة تراتبية تمنح الأفضلية والقيمة للمهام والأدوار التي يؤديها الذكر، مقابل الدونية والتبسيط للمهام والأعمال التي تقوم بها النساء، ومن تم نفي وجود النساء وإجبارهن على الخضوع.

جدول رقم 4 توزيع غير متكافئ للأجور على أساس جنس اليد العاملة

النساء	الرجال	مجال العمل
حدود الأجر في اليوم	حدود الأجر في اليوم	
ما بين 30 و 50 درهم	ما بين 100 و 120 درهم	الزراعة (جني المحاصيل)
ما بين 40 و 60 درهم	ما بين 90 و 130 درهم	الخياطة والنسيج
ما بين 40 و 60 درهم	ما بين 60 و 80 درهم	معامل الزيتون

المصدر: البحث الميداني

إن هذا التصور لقدرة المرأة ولعدم كفايتها الطبيعية على الإنتاج ينعكس سلبيا على قيمة الأجر اليومي للنساء، وبخاصة اللواتي يعملن في جني الزيتون أو الحصاد الموسمي أو معاملة إنتاج بعض المواد الغذائية، بحيث يتم استغلال قوة عمل النساء مقابل أجور هزيلة. وهو ما يمكن اعتباره أحد العوامل المساهمة في تنمية واقع الهشاشة بدل القضاء عليها. كما يفسر أيضا فشل العديد من البرامج التنموية الهادفة إلى محاربة الفقر، ومواجهة وضعية الهشاشة بالنسبة للمرأة. تنجز المرأة نفس العمل الذي يقوم به الرجل، غير أنه يتم دائما النظر لعمل المرأة وفق مبدأ الأهلية المنقوصة، ومن ثمة تفكير العمل الأنثوي مقابل حفظ القيمة العليا للعمل الذكوري. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأحكام نجدها تتأصل في الأجساد في شكل استعدادات تفرض توافق التطلعات مع الإمكانيات، وتحد من إمكانيات المرأة بأن سطرت لها الخطوط الحمراء وجعلت بنية الفوارق قائمة. وتجعل فكرة التقسيم من المرأة كائن دوني يفرض عليه أن يقبل بعلاقة ترانينية يتمتع فيها الرجل بوضعية السلطة.

جدول رقم 5 توزيع أفراد العينة حسب تمثلاتهم لدرجة تهمين عمل المرأة

عمل المرأة	تتمين عال		تتمين متواضع		تبخيس أو غير مكثرت		المجموع
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
النخبة السياسية	07	23,33	05	16,66	08	26,66	20
النخبة الإدارية	04	13,33	04	13,33	02	6,66	10
المجموع	11	36,66	09	30	10	33,33	30

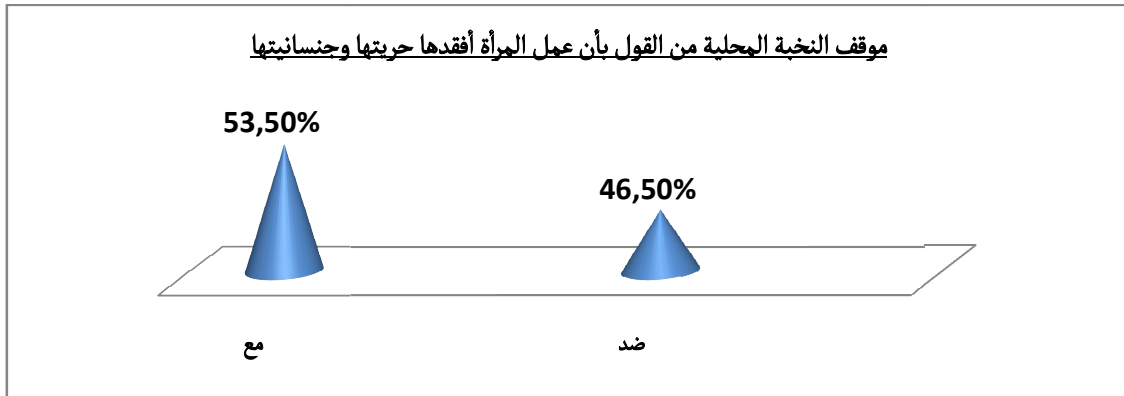
المصدر: البحث الميداني.

يتضح من خلال الجدول التوضيحي كيف أن 36,66% من النخبة السياسية والإدارية تنتظر بإيجابية لعمل المرأة. وهي فئة في غالبيتها كما تبين من خلال المقابلات، أنها من النخبة السياسية الحاكمة أو الإدارية التي تتولى مراكز القرار، في حين نجد أن 63,66% ينظرون لعمل المرأة نظرة متواضعة أو نظرة غير مكثرة وهو ما يبدو جليا من خلال تحليل مضمون المقابلات التي وردت في هذا الإطار. فهناك عبارات وردت من قبيل: [المرأة مجرد لعبة، وسيلة لترويج أهداف معينة، تعامل على أساس أنها أقل كفاءة من الرجل، عدم الثقة في المرأة والعوامل تعود لطبيعة المرأة] فهذه المواقف تعبر عن نوع من التشكيك في

قدرة المرأة على المشاركة الإيجابية في تدبير فعل التنمية، بحيث يتم تثمين عمل الرجل في مقابل تبخيس أدوار المرأة. إن هذه المواقف إنما تعكس استمرار هيمنة التقسيم المانوي الموجه للأفعال والسلوكيات وما يفرزه ذلك من تمثيلات سلبية، تفضي إلى تبخيس المجهودات النسائية؛ وهو تمثل في الأصل يرتبط بالتنشئة الاجتماعية التي تعمل على تمرير مجموعة من الصور النمطية إزاء النساء، عبر فاعلين متعددين فرادى وجماعات.

إن تحقيق التنمية كما يؤكد دانييل لرنير، عملية مشروطة أساسا بإمكانيات تجاوز الهوية المغلقة والتمركز حول الذات، بالانفتاح على المخالف ومد جسور التواصل مع كل ما هو مغاير للذات والتاريخ. إن ملاحظة الواقع المحلي تبين كيف أن الذات الفاعلة لازالت قابضة في هويتها المغلقة، مقاومة بذلك كل إمكانية لإحلال التغيير على مستوى المعايير المحددة لأشكال العلاقة ما بين الرجل والمرأة. إن علاقة التساكن القائمة ما بين الذات والتفكير المتقادم، إنما تعبر في عمقها عن رغبة واعية موجهة بوعي قصدي، يجعلنا نختار للرجل مواقع السلطة مقابل تولية المرأة لمواقع التبعية. إن علاقة التعالي هذه تؤثر على نظرة النخبة للمرأة، كما تحد من قدرتها على الفعل. إنها نظرة تقوم على التقسيم الجنسي للعمل، والتوزيع الصارم جدا للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين (بورديو ب، 2009: 27). إنه العالم الاجتماعي بهويته الذكورية، والذي يبني واقعا مجنسا يقوم على مبدأ الاختلاف البيولوجي بين الجنسين، أي بين الأجساد الذكورية والأجساد الأنثوية. لترسم بذلك حدود لقدرة المرأة على الفعل انطلاقا من رسم الحدود للجسد. إن هذا الترسيم لحدود إمكانات الجسد الأنثوي، إنما يؤثر على تصورنا لمشاركة المرأة وخروجها للعمل، بحيث نعتبر أن خروج المرأة للعمل في مختلف المجالات (الفلاحي، الصناعي، الخدماتي، الإداري) قد أضاف لها أعباء جديدة لا تقدر عليها، الشيء الذي سيجعلها تفقد المزيد من حريتها وهذا ما أكدته العمل الميداني.

مبيان رقم 1: المصدر: العمل الميداني



نلاحظ كما هو مبين في المبيان أعلاه كيف أن نسبة 53,50% من النخبة المحلية ترى أنه وبحكم طبيعة العمل الذي تؤديه المرأة، وتحديدًا في مجالات الصحة والتعليم، إن ذلك يعتبر مكلفًا بالنسبة إليها بحيث أضاف إليها في تصورهم أعباء جديدة وجعلها تفقد حريتها بل وحولها إلى أداة إنتاج، الشيء الذي يفسر النسبة المرتفعة التي تم تسجيلها بخصوص إقبال النساء على التقاعد النسبي خلال موسم 2017-2018 حيث وصل عدد الملفات إلى 300000 ألف ملف تمت تلبية حوالي 4000 مطلب على المستوى الوطني (www.mmsp.gov.ma). تعكس هذه الأرقام في حقيقة الأمر معاناة المرأة، حيث أدانت نقل المرأة من البيت إلى المصنع، أو الإدارة، أو المقولة إلى إضافة أعباء جديدة على مسؤوليتها، وضيق من هامش حريتها، بالإضافة إلى أعباء الأسرة وتربية الأبناء. إن هذا التمثل إنما يرتبط في عمقه بالنظام الاجتماعي (بورديو ب، 2009: 56) الذي يتشكل من تقسيمات عاكسة لعلاقات الهيمنة والاستغلال الاجتماعي وهي تقسيمات تندرج في الهابيتوس، الذي يختزل التعارض بين المذكر والمؤنث، ويجعل النساء محكومات بهوية منتقصة خصصت لهن اجتماعيًا. فعليهن تقع المهمة الطويلة والقاسية والدقيقة المرتبطة بأعمال البيت، وكذا الاهتمامات الإدارية التي تتميز بالرتابة. فهذه التمثلات ترتبط بالثقافة التي تجعل من النساء مندورات رمزية للخنوع والكتمان وهي بنى تؤثر على استعدادات النساء وقدرتهن على الانجاز فالاستعدادات التي هي في الواقع نتاج اندماج النساء الحكم المسبق السلبي ضد "المؤنث"، ويعتبر ذلك من آثار الاصطفاء الاجتماعي الذي يجعل من قضية المساواة بين النساء والرجال قضية شكلية. فهن الأقل حضوة، كما أن المراكز التي تحتلها النساء في سوق العمل، خارج نطاق الوظيفة العمومية، تعتبر مراكز ثانوية وخدمية كمواقع المساعدة والرعاية، خادمت منازل، عاملات مطاعم، مساعدات أطفال، كما أنهن

أقل أجرا من الرجال على الرغم من التساوي بينهما في كل شيء في المهام وفي طبيعة المؤهلات. هذا بالإضافة إلى أنهن الأكثر عرضة للبطالة ولهشاشة العمل من الرجال، على اعتبار أن الوظائف والمواقع الأكثر هشاشة هي التي تخصص للنساء، وكل ذلك يرتبط بالأساس بالبنى الاجتماعية التي تبقي على الفوارق بين الجنسين وتورث الاستعدادات "السلبية" للنساء. وهي الاستعدادات ذاتها التي تصبو بالرجال إلى التخلي للنساء عن بعض المهام الدونية تكريسا لقاعدة الخضوع الأنثوي. (بورديو ب، 2009: 57).

4- المرأة ووصاية الرجل:

إن الاشتغال على هذا الموقف القائم على أساس التقسيم البيولوجي للأدوار ما بين الذكر والمؤنث، إنما يفسر استمرار منطق التفكير التقليدي والذي ينظر للمرأة كذات فاقدة للأهلية لم تصل بعد إلى سن الرشد، بل والأكثر من ذلك فإن هذه النظرة تمتد لتؤثر على مجموعة من الحقوق كحق المرأة في امتلاك الأرض. فمن الأشياء التي توقف الباحث في إطار إقليم مجال الدراسة هو أن استغلال المرأة لا يتوقف عند حدود نهب قوة العمل. بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى حرمان النساء من حقهن في ملكية الأرض وتحديدًا في ما يسمى بأراضي الشيع (أراضي الجموع). وهي ظاهرة متفشية بشكل كبير في المنطقة. فمن المعروف أن أغلبية الأراضي الفلاحية بالإقليم هي أراضي شياع وفي حالة وفاة الأب فإن المرأة قد تأخذ حقها من الإرث من الماشية ومن المنقولات الأخرى ولا يحق لها أن تأخذ نصيبها من الأرض. وهي ظاهرة قد عمرت طويلا بالمنطقة، بحيث يتم التحايل على النساء تحت مسمى القوانين العرفية ليتم حرمانهن من حقهن في الإرث.

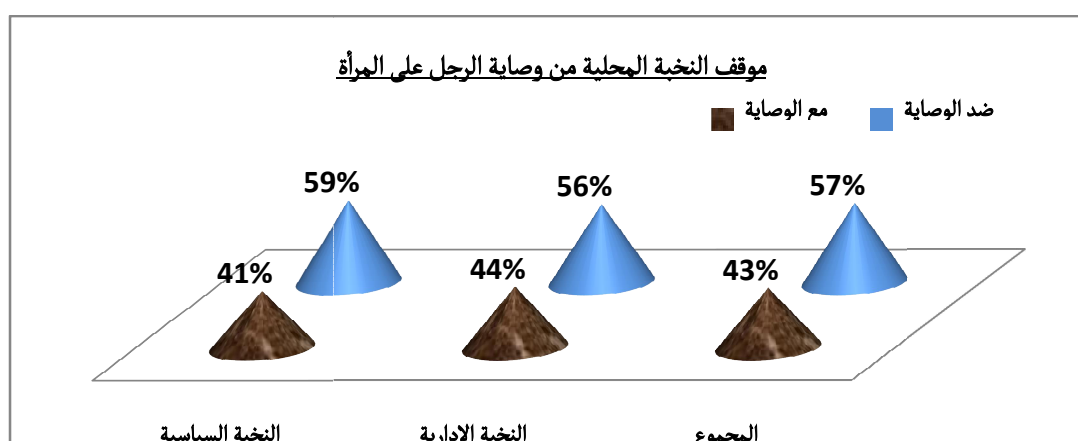
إن الوقوف عند موقف النخبة السياسية والإدارية من حرمان المرأة من الميراث نجد أن 70% من النخبة السياسية و90% من النخبة الإدارية تعارض هذا القانون العرفي، غير أنه بالعودة لواقع الممارسة ومن خلال الملاحظة السوسولوجية، يتبين أن أفراد النخبة أنفسهم، يعملون على استغلال هذه القوانين. وهو ما يفيد كيف أن الخطاب شيء والممارسة شيء آخر.

فالذات وتبعًا لمصالحها تتخرط بشكل واعي وغير معلن في النسق المعياري المحدد والمنظم للسلوك الاقتصادي والاجتماعي للجماعة، الشيء الذي يغذي ممارسات من قبيل

استغلال المرأة وحرمانها من حقوقها. إن مثل هذه الممارسات القائمة على " التقاليد " (شرايبي ه، 1987: 32) تجعلنا نواجه أزمة مرور من المجتمع المتقادم إلى المجتمع الحديث.

إنها ممارسات تزيد من تعميق أزمة الهشاشة التي تعاني منها نسبة كبيرة من النساء بالإقليم. وهو واقع يعتبر نتيجة عملية لاستمرار هيمنة منطق المجتمع التقليدي. إن التساؤل حول تمثل النخبة السياسية والإدارية لعلاقة الوصاية بين الرجال والنساء، يبين كيف أنها علاقة تراتبية مقبولة في الماضي وما زال جل أفراد العينة غير الشابة يرغبون في استمرارها حتى في الوقت الحاضر، وصاية ترتبط في عمقها بالهيمنة الذكورية.

مبيان رقم 2: المصدر/البحث الميداني



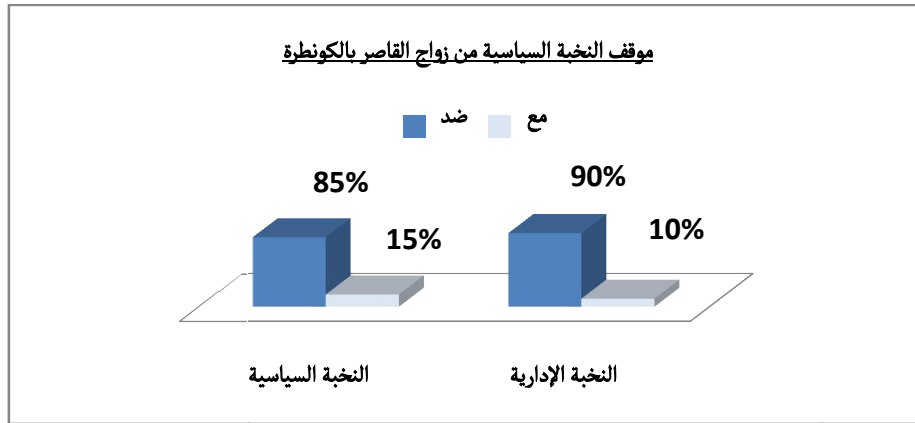
يتضح أن 57% من النخبة المحلية ترفض استمرار وصاية الرجل على المرأة، مقابل 43% منها تقر بضرورة استمرار الوصاية على المرأة وبالعودة إلى متغير السن، فالملاحظ أن المتوسط العمري الملاحظ بالنسبة لهذه الفئة يتجاوز 45 سنة مقابل ذلك نجد أن الفئة التي ترفض استمرار الوصاية هي فئة شابة وهو ما يبين تأثير متغير السن على تمثل النخبة لعلاقة الوصاية، التي يمكن أن تسود بين الرجل والمرأة في إطار المجتمع المحلي. ونلاحظ أنه بالنسبة إلى الفئة الشابة من أفراد العينة، أنها قد تأثرت بمجموع التغيرات، التي مست القواعد المعيارية المنظمة لعلاقة الرجل بالمرأة، مقابل استمرار هيمنة الفكر التقليدي على الفئة الغير الشابة.

إن تمثل الوصاية هذا "مع الوصاية- ضد الوصاية" يعبر في عمقه عن خطوط تماس بين مبدأ المركزية الذكورية والتقليد القبلي، الذي يؤسس لأركيولوجية اللاوعي والتي توحد بشكل مفتوح بين تصوراتنا وأفعالنا وتقاليدينا الخاصة؛ ويكون لها أثر ملموس على حركة الأجساد والعقول، باتجاه تكريس علاقة القوة المادية والرمزية بين الجنسين (بورديو ب، 2009: 19).

إن التوقف عند مجموع هذه المواقف التي تؤهل المرأة للعيش في إطار مواقع اجتماعية عنوانها الهشاشة "القانونية" و"الاجتماعية"، تبين كيف أن نسبة مهمة من النخبة السياسية والإدارية، تستدمج بشكل لا إرادي مجموع المبادئ والقيم المعبرة عن المجتمع التقليدي، وتقبل بمجموعة من الممارسات اتجاه المرأة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يعترض بالقول أن عددا من النساء قد قطعن في أيامنا هذه مع المعايير والأشكال التقليدية بصناعة أمكنة للتحرر من القيود، لكن ومع ذلك نجد أن فكرة التحرر هذه تبقى مراقبة بشكل كبير وخاضعة لوجهة النظر الذكورية، كبنية هيمنة يعاد إنتاجها، بفضل أعوان فرادى كالرجال أو المؤسسات والعائلات والمسجد والمدرسة والدولة. هؤلاء يجعلون من علاقة الهيمنة تبدو وكأنها علاقة هيمنة طبيعية، الشيء الذي يؤدي إلى نوع من "التبخيس" الذاتي.

إن هذه الصورة العاكسة للمواقف التقليدية، تؤثر على وضعية المرأة والفتاة في إطار المجتمع المحلي. وتجعل من النساء مقصيات من عالم الأشياء الجدية ومن الشؤون العامة، وعلى نحو خاص الشؤون الاقتصادية. لتبقى محصورة بالعالم المنزلي وبالنشاطات المرتبطة بإعادة الإنتاج البيولوجي أو العائلي. كما يعرضها لمجموعة من الممارسات التي تحط من كرامتها الإنسانية من قبيل أن تتزوج وهي قاصر بإعمال مبدأ الوصاية، لذلك تم التركيز على من خلال المقابلات على تبيان موقف النخبة من هذه الممارسة وهو ما يبينه الجدول أسفله:

مبيان رقم 3/المصدر العمل الميداني:



إن القراءة العميقة لهذه التصورات يفضي إلى تفجير الأسئلة بتعبير بيير بورديو وعليه فظاهرة تزويج الفتيات القاصرات (زواج بالكونطرة)⁽¹⁾ لا يمكن قراءتها بشكل سوي إلا بالاعتماد على الأسئلة المخرجة بعيدا عن كل أشكال الاختزال والنمذجة الاختزالية هناك نسبة 86,66% تعترض على هذا الشكل من الزواج في حين نجد أن نسبة 13,33% منها 75% من النخبة السياسية وتحديدًا فئة الأعيان، التي ترى من خلال المقابلات، كيف أن هذا الشكل من الزواج يمكن أن نجد له مبررات ترتبط بالعادات والتقاليد. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن غالبية أفراد العينة يرفضون هذه الممارسة، إلا أنه الملاحظ أنه على مستوى الخطاب الذي يتم تداوله أن هناك نوع من التقبل لهذه الممارسة.

كما أنك تلمس من خلال الخطاب، أن هناك اعتراف ضمني بهذا الشكل من الزيجات والذي يتم ربطه في الغالب بمبررات يمكن تلخيصها في العادات والتقاليد وثقافة المجتمع ليتم غض الطرف على واقع الهشاشة، بحيث نجد أنه كلما زادت نسبة الهشاشة والفقر زادت معها نسب تزويج الفتيات القاصرات، وذلك كـ رغبة من العائلة في التخلص من عبء فتاة، قد تكون مصدر لجلب العار للعائلة أو أنها تحمل الأسرة فاتورة النفقة عليها. لذلك هناك مجموعة من الناس يفضلون تزويج بناتهم صونا لهن قبل أن يصلن إلى سن يصعب عليهن الزواج فيه. بناء على ما سبق يمكن القول بأن تمثيلات النخبة المحلية للمرأة ووضعيتها الاجتماعية، تستند على تصورات تتسم بازواجية المعايير. هناك اعتراف صريح بالظاهرة وفي نفس الوقت نجد أن هناك قبول ضمني بالممارسة. ووراء الخطاب تختفي الحقيقة التي

¹ - زواج الكونطرة يقوم على أساس تعاقد بين الزوج وأب الفتاة القاصر، على أساس أن الأب يزوجه الفتاة مقابل إمضائه لعقد عبارة عن رهن مالي، بحيث يعترف من خلاله الزوج بأنه مدين لأب الفتاة بمبلغ مالي وهو حل تلجأ إليه الأسر الفقيرة كضمان لحقوق الفتاة المادية بعد الزواج، والذي لا يمكن أن يخضع لعملية التوثيق الرسمي بحكم أن الفتاة قاصر.

يتم العمل من طرف النخبة المحلية على مواراتها، بحيث يتم العمل بشكل إرادي على طمس الواقع، الذي يشجع على هذا النوع من الممارسات. وهو واقع يرتبط في عمقه بمجموعة من الظروف الوسيو اقتصادية المنتجة للفقر والهشاشة والتبعية لآخر. عموما يمكن القول أنه من أقصي الهشاشة الاجتماعية، تولد الظاهرة وتستمر في الاتساع الكمي والنوعي.

فالفقر هو الذي يولد التعثر في المشروع الدراسي، وهو الذي ينتج الهدر والانقطاع الدراسي. كما أنه من رحم الهشاشة والتخلف الاقتصادي تولد التمثلات الخاطئة، التي تنزع الثقة من التعليم ومن الشهادات العليا. إن كل هذه الهواجس هي التي تدفع بالأسر إلى الزج ببناتهم في مشاريع زواج ولدت ميتة.

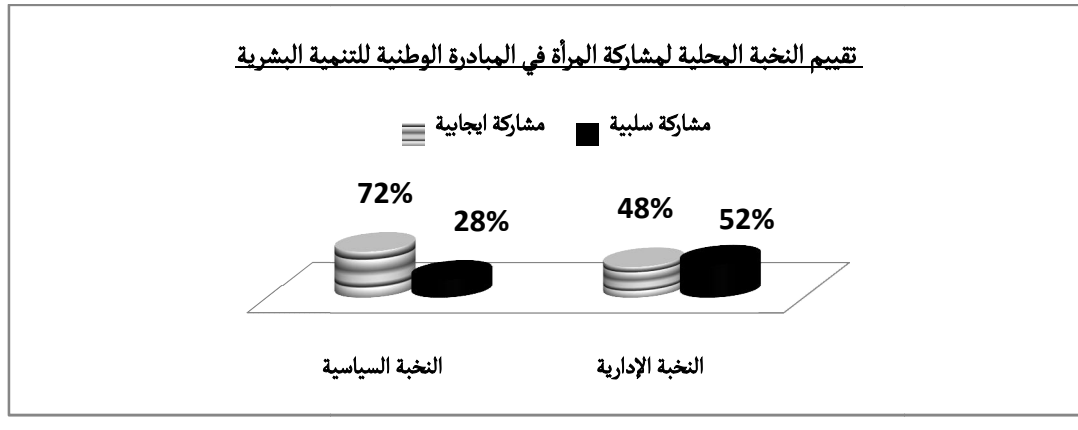
ثالثا: تمثيلات النخبة المحلية لدور المرأة في التنمية المحلية:

إن الاشتغال على تبيان نظرة النخبة المحلية للمرأة ولواقع العنف والهشاشة التي تعانيها في إطار المجتمع المحلي. مسألة توضح لنا كيف أنه لازال هناك استمرار لهيمنة المجتمع التقليدي وللعقليات التقليدية، والتي تتعامل مع المرأة بمنطق الوصاية والتبعية، والذي يسكن البنية السيكوسوسيولوجية للذات حيث هيمنة عقلية المجتمع الذكوري الذي يبخل كل الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المرأة. وهو ما تم الوقوف عليه من خلال العمل الميداني.

فالنخبة وتقييم مشاركة المرأة في المشاريع التنموية وتحديد انخراطها في مجال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يمكن القول أنها تتأرجح بين التقييم السلبي والإيجابي، وقد ينتج عنها نوع من التعامل السلبي مع مشاركة المرأة في مجموعة من المشاريع التنموية بالإقليم، الشيء الذي يثر على إمكان تحرر امرأة من واقع التخلف بوصفه المضمون العيني لكل حرية (ماركوز ه، 1980: 40).

إن تتبع أهم الانجازات التي تم تحصيلها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تبين لنا أن هناك مجهود محدد تم بالفعل من أجل دمج المرأة في إطار سوق العمل، وهو ما أكدته النخبة السياسية من خلال نظرتها الإيجابية لمشاركة المرأة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. في حين كانت النخبة الإدارية أكثر تحفظا لأنها تعتبر (بنسبة 52%) أن مشاركة المرأة تبقى سلبية وبأفق محدود وهو ما يوضحه المبيان التالي:

مبيان رقم 4 / المصدر العمل الميداني



- نستخلص من استقراءنا لمواقف النخبة المحلية تجاه مشاركة المرأة في التنمية أنه 28% من النخبة السياسية، تؤكد على المشاركة السلبية، مقابل 52% من النخبة الإدارية تؤكد على أن مشاركة المرأة في مجموعة من البرامج والمشاريع المذرة للدخل، والتي تهم بالأساس إعادة إدماج النساء في وضعية الهشاشة. وتهتم معظم هذه المشاريع بفتح ورشات صغيرة للخياطة، أو جمعيات لتحضير بعض مواد التجميل أو الأعشاب الطبية، أو تربية الماشية بالنسبة إلى النساء القرويات؛ لكن تظل مشاركتهن سلبية حسب تقييم النخبة الإدارية. وهو موقف يمكن تفسيره بطبيعة العلاقة التي تربط النخبة السياسية أو الإدارية بالمشاريع التنموية، التي تشارك فيها المرأة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. فالبنية الإدراكية للذات هنا، تتأثر بطبيعة المواقع والأدوار وطبيعة المشاركة التي تؤديها الذات، في إطار دائرة الفعل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بنية الإدراك هذه تبقى محكومة بحس برغماتي، حيث تتبنى الذات مواقف وتصورات معينة. فالفاعل السياسي على سبيل المثال، يقيم المشاركة انطلاقاً مما هو مفيد بالنسبة إليه، والإداري هو الآخر يقيم المسألة انطلاقاً من مصالحه الذاتية. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة المصلحة أو المنفعة قد تأخذ بعداً رمزياً ثقافياً وقد تأخذ بعداً مادياً صرفاً.

بالتالي فالفرد قد يدافع عن واقع معين بدافع جني المكاسب السياسية أو الاقتصادية وقد يواجه الأمر ويهاجمه بدافع التماهي والانسجام الإرادي مع أنساق ثقافية تنتصر لمكانة الرجل الرمزية وتبقي على دونيتها وتبعيتها له.

إن هذه المسألة تعتبر غاية في الأهمية لأنه في كثير من المواقف قد نلجأ إلى مواجهة شيء بدافع الحذر أو الخوف على فقدان مرتبة الأولوية على سلم اجتماعي، يعطي الأسبقية

للرجل على المرأة ويجعلها تابعة له. وفيما يتعلق بالعوامل التي تعيق مشاركة المرأة في التنمية المحلية وتحولها إلى مشاركة سلبية، تبين أن 75% من المقابلات مع النخبة السياسية والإدارية تركز بشكل كبير على مقاومة العقليات التقليدية، والتي لا تفسح المجال لمشاركة المرأة بشكل موسع. إن المواقف التقليدية وما تنتجه من تمثيلات عند العامة كما الخاصة، تحد من مبادرة المرأة التنموية، وتحولها إلى مبادرات فاقدة للجدوى والفاعلية التنموية، بحيث يتم النظر لمثل هذه المبادرات على أنها محدودة الجدوى. إن المواقف والقناعات التي نتبناها كذوات، والعاكسة لهيمنة التفكير التقليدي، تنتج رؤية لاشكلية لقضية التنمية والمرتبطة بالمشكلات الآنية التي تدفع الفاعل إلى التعامل مع وضع المرأة، بطريقة اعتباطية ينقصها التنظيم والتخطيط المسبق (ريمون أ، 1967: 501).

وقد بينت الملاحظة السوسيولوجية، أن النخبة المحلية وخاصة السياسية منها تركز على المواقع بدل الواقع، فهناك انغماس وانقياد للنخبة وراء ما يمكن تسميته بدائرة الاستقطاب السياسي، بحيث يتم استغلال النساء المنخرطات في جمعيات تنموية عاملة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كخزان انتخابي. وهو ما تم الوقوف عليه بشكل واضح في خضم الحملة الانتخابية التي تخص الانتخابات الجماعية، بحيث وجدنا أن هناك توظيف سيء للمرأة كصورة تستغل كواجهة انتخابية، بل والأكثر من ذلك هو أنه حتى على مستوى البرامج التي تقترحها الأحزاب محليا هناك تغييب للمرأة والتنمية، بحيث يتم التركيز على المرأة كصورة وكاسم، ليحضر الشكل ويغيب المضمون. لتصبح قضية تنمية المرأة وانخراطها في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قضية تستغل للحساب الخاص للنخب، بحيث يتم النظر للمرأة المحلية كزبون يتم العمل على تعبئتها وتجنيدها، مستغلين في ذلك الضغوط المعنوية المرتبطة بتأثير الولاءات الأسرية والعشائرية أو الضغوط المادية المرتبطة بدعم النخب السياسية - التي تملك سلطة القرار المحلي - بعض المشاريع التي تنخرط المرأة فيها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو بتقديم بعض المساعدات العينية أو الخدمات الفعلية (اقفلي ح: 312). وفي كثير من الأحيان يتم الاكتفاء بتوزيع الوعود وتغذية الطموحات وبث الآمال في النفوس، ووضع المرأة في حالة انتظار، الشيء الذي يحول العلاقة بين النخبة السياسية والمرأة، إلى "علاقة زبونية" تحكمها مصالح يفترض أنها متبادلة. وبمقتضى هذا النوع من العلاقات يصبح المنطق السائد هو منطق "هاك وارا"

بالتعبير العامي. هذا الفكر كما أكد على ذلك محمد جسوس، من خلال سوسيولوجية علاقات الزبونية(اقفلي ح: 307). قد أصبح يغزو مختلف المجالات والقطاعات المجتمعية، ليتحول إلى واقع مجتمعي معترف به تبرره وتعززه مجموعة من القيم والمعتقدات، واقع يحول المرأة إلى مجرد وسيلة أو مطية يتم استغلالها في مرحلة معينة من الزمن الانتخابي. كما يجعل من الحلول والمقترحات التي تطرح لحل مشكلة الهشاشة، حلول لا تنضبط للخطاظة العقلانية، التي تقتضي إقصاء كل ما هو ذاتي والتعامل مع واقع الهشاشة بنوع من الموضوعية، بعيدا عن الحسابات والمصالح الذاتية الضيقة. حضور النزعة الذاتية والبرجماتية في التعاطي مع المشاكل، أثر بشكل سلبي على مردودية المشاريع المطروحة في إطار السياسات العمومية، وتحديدًا في مجال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وذلك بهدف تحسين وضعية المرأة سواء في المجال الحضري أو القروي.

2 المرأة ونهب قوة العمل:

إن من بين أهم الأهداف التي تم تسطيرها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نجد محاربة الفقر والهشاشة، وذلك بالعمل على تشجيع المبادرات المحلية والهادفة إلى إنجاح مشاريع تنموية تخفف من حدة الفقر خصوصا في أوساط النساء. وبالمقارنة بين الأهداف المعلنة والواقع يتضح أن هناك تباين كبير بين الواقع والمأمول. هناك مجموعة من المشاريع تم تسطيرها لفائدة النساء غير أن هذه المشاريع لم توتي أكلها. وبالتوقف عند العوامل التي تحول دون تحقق الأهداف المعلنة، تبين أن وضع المرأة المتسم بضعف التكوين ونقص في المؤهلات بسبب الأمية التي تبلغ أكثر من 60% بالإضافة إلى عدم استقلاليتها، بسبب استمرار هيمنة أنماط التفكير التقليدية كلها عوامل تضعف مشاركة المرأة في التنمية المحلية، وتبعدها من دوائر القرار ومن المشاركة في اتخاذ القرار، بالنسبة إلى المشاريع التنموية التي يراد إدماجها فيها. وهو الأمر الذي يتناقض من حيث المبدأ مع أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي انطلقت بدءاً من 2005 مركزة بشكل كبير على دعم المرأة وخاصة النساء اللواتي يعانين من الهشاشة، وذلك بتبويبها مراكز قيادية، غير أن الواقع يفيد شيء آخر فهناك ضعف التمثيلية النسوية بالمجالس الجماعية والتي تكاد تكون منعدمة، على اعتبار أن مجال التسيير الجماعي مجال ذكوري بامتياز. وهي مسألة تؤثر على الأدوار المحتملة للمرأة في مجال الحكامة والتسيير التشاركي، كما تسهم في استمرار تهميش المرأة،

وتدعم وجودها خارج دوائر القرار. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى في حالة مشاركة المرأة في المجالس التمثيلية، فالملاحظ أنها تكتفي بلعب أدوار "ثانوية" في الجماعات الترابية. هناك مجموعة من المؤشرات التي سبق الحديث عنها والمرتبطة بأمنيتها وعدم تصدرها مواقف القرار وكذلك وضعيتها غير الآمنة من حيث الأجر والشغل وحالة الفقر.

- هذه التظاهرات البنيوية في واقع الحال تعتبر أحد الأسباب الرئيسية، التي تحد من ولوج المرأة إلى عالم الحكامة وتصدر قرار تدبير الشأن المحلي. فالأمية والفقر والبعد عن دوائر القرار كلها أمور تجعل المرأة المحلية تتحرك في حلقة مفرغة. فالأمية والفقر ينتج عنهما نقص في التكوين والمؤهلات وغياب ذلك يجعلها بعيدة عن دوائر القرار. ومن ثم فهي لا تقرر بنفسها الحلول العملية لتجاوز وضعيتها، بل يتم اتخاذ القرار بدلا عنها، الشيء الذي يتناقض من حيث المبدأ مع مبادئ الحكامة الجيدة الذي تم رفعه كشعار. أمام هذا الوضع فإن غالبية النساء في وضعية الهشاشة لا يجدن إلا المعرفة اليدوية، والتي تحيل في الغالب على مهن يدوية غير مربحة وتتطلب مجهودا بدنيا، كما أن أصحاب هذه المهن يعيشون وضعية هشاشة، الشيء الذي يسهم بشكل أو بآخر في زيادة نسب البطالة المقنعة، التي تنتشر بشكل كبير في أوساط الرجال والنساء خاصة، تجد النساء مثلاً يتعاطين لبعض الحرف أو المهن التي تكلفهن مجهود كبير مقابل أجر زهيد. فهناك من تعمل في مجال صناعة الخبز وبيعه في الأسواق المحلية و المدخول يكون هزيل جدا.

جدول رقم 6: تكلفة و مردودية بيع الخبز لامرأة واحدة في اليوم

كمية الدقيق	عدد الخبز المصنوع	ثمن الوحدة	إجمالي الخبز المباع	المدخول
1kg	2	3dh	60	30dh

المصدر البحث الميداني.

وهناك نسبة مهمة من النساء قد تمكن وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من الاستفادة، وفي إطار الجمعيات النسوية التي ينتمون إليها، من آليات للخياطة غير أنه الملاحظ أن مقرات هذه الجمعيات قد تحولت إلى معامل عشوائية، أصبحت تنتشر وبشكل كبير في الأحياء الشعبية وفي الدواوير التي تحادي المدينة. وتعمل هذه المعامل على صناعة ما يصطلح على تسميته "بالتشامير المحلي" الذي يتم تسويقه لاحقا من طرف التجار الذين يجنون الأرباح من بيعه في مختلف المدن المغربية في حين نجد أن المرأة تأخذ مقابل هزيلة. والملاحظة التي تثير الانتباه هنا وهي الأجر الذي تأخذه المرأة مقابل خياطة قطعة واحدة.

جدول رقم 7: يوضح عمليات الخياطة والمردودية لامرأة واحدة

العمليات المنجزة	الثمن	عدد الوحدات المصنوعة في اليوم	المدة الزمنية	المدخول الإجمالي
السورجي	1DH	بين 10 و 20 وحدة	9 ساعات	30dh- 40dh
الخياطة	2DH			

المصدر البحث الميداني :

إن التوقف عند هذه الأرقام يبين لنا كيف أن المرأة كقوة عمل يتم استغلالها مقابل أجور زهيدة، بل والأدهى من كل ذلك هو عملها في أماكن عشوائية بدون تغطية صحية وبدون ضمان اجتماعي، الشيء الذي يجعلها عرضة لتقلبات الزمن في هذا السياق تقول إحدى النساء «كل انهار بنهارو، لما اخدمتي ما تاكل» وبسؤال النخبة المحلية عن هذا الوضع وتحديد النخبة السياسية التي تتولى مهام تمثيلية في الغرف المهنية وجدنا أنها تنظر ايجابيا لهذا الوضع. وهو ما يفسر كيف أن وضعية الهشاشة التي تعاني منها الكثير من النساء في العالم القروي والحضري على حد سواء، تعد وضعية تحكمها علاقة مباشرة بطبيعة الوعي الفردي السائد في المجتمع المحلي، والذي يعبر في عمقه عن هيمنة التفكير التقليدي. فكر يعبر في عمقه عن خطوط تماس ما بين مبدأ المركزية الذكورية والاصطفاء الاجتماعي، الذي يؤسس لأركيولوجية اللاوعي، والتي توحد بشكل مفتوح ما بين تصوراتنا وأفعالنا وتقاليدينا الخاصة. كما يكون لها أثر ملموس على حركة الأجساد والعقول، باتجاه تكريس علاقة القوة المادية والرمزية بين الجنسين والتي ينتج عنها حتما علاقة وصاية وتبعية المرأة للرجل، كأثر للاصطفاء الاجتماعي الذي يجعل من قضية المساواة بين النساء والرجال

قضية شكلية. فالنساء هن الأقل حظوة. كما أن المراكز التي تحتلها النساء في سوق العمل، خارج نطاق الوظيفة العمومية، تعتبر مراكز ثانوية وخدمية. هذا بالإضافة إلى أنهن الأكثر عرضة للبطالة ولهشاشة العمل من الرجال، على اعتبار أن الوظائف والمواقع الأكثر هشاشة هي التي تخصص للنساء. لذلك هناك حاجة ماسة للعمل على تفكيك التقاليد لتتغير وتتطور بمفعول النقاش النقدي وبالتفاعل مع المشاكل الجديدة محل الرأي العام (بوبرك، 1985: 514) وسيعطي ذلك النضج الضروري لمواجهة مشكلة التنمية-المرأة، انطلاقاً من وجهات نظر دائماً متعددة ومختلفة.

- ف نموذج التفكير هذا يقوم على التحرر بواسطة المعرفة من أولئك الذين يقدمون أنفسهم كمرشدين أو أوصياء، واحترام الرأي المتعلق للغير لنتمكن معية من ممارسة فعل الاختيار الخاص خارج كل تأثير إيديولوجي أو الثقافة السائدة المتجلية في الرأي العام "ككائن مفتعل" والذي يفترض أن ننظر إليه كنتيجة لا كمنطلق، كغاية لا كمبدأ، كمفعول لا كفاعل (العربي ع، 2004: 114).

رابعاً: نتائج الدراسة:

إن الاشتغال على تحديد مواقف النخبة السياسية والإدارية للتنمية في ضوء إستراتيجية محاربة الهشاشة والإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منها المرأة، يؤكد لنا صحة الفرضيات التي تم الانطلاق منها بحيث تبين كيف أن المواقف والتصورات التي تحملها النخبة المحلية حول وضعية المرأة، هي مواقف تتباين وتختلف باختلاف المواقع التي يحتلها الفاعل في إطار النسيج الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي. كما تبين أيضاً أن فكرة التباين الحاصلة على مستوى المواقف والتصورات تؤثر سلباً على تنمية وتأهيل الرأسمال البشري، وتحسين جودة الحياة على مستوى الصحة والتعليم والتشغيل.

المرأة لا زال يتم التعامل معها تبعاً لهيمنة منطق التفكير التقليدي، وما ينتج عنه من استندماج لمجموعة من المبادئ والقيم التي تؤثر على فاعليتها وتؤهلها للعيش في إطار مواقع اجتماعية تتميز بالهشاشة. ورغم مساحة الحرية التي أصبحت متروكة للمرأة، في إطار التحول الذي مس بنية الأسرة بالمجتمع المحلي. بالإضافة إلى الانتشار النسبي للثقافة العالمية وما رافق ذلك من تعديل للسلوك الفردي، باتجاه تبني مواقف عاكسة لمبادئ الحداثة تبعاً

للمراكز الوظيفية التي يحتلها الفرد، إلا أنه ومع ذلك فالملاحظ أن التمثيلات التي يحملها الفاعل الاجتماعي حول المرأة، تمثيلات تعكس الهيمنة الذكورية، كمنطق تفكير يفقد المرأة القدرة على المبادرة ويكسبها ثقافة التبعية والانسحاب من مساحة الفعل الاجتماعي، بحيث تحفظ لنفسها أدوار "ثانوية". وتظل فكرة الإقصاء في علاقة ترابطية مع الثقافة السائدة وما تفرزه من تمثيلات سلبية تؤثر على طبيعة الوعي السائد في إطار المجتمع المحلي، وتؤثر هذه التمثيلات بدورها على طبيعة الاستعدادات عند المرأة، وقدرتها على الإنجاز وتولد لديها "عقدة" الجسد والأمكنة، بحيث تمارس نوعاً من الإقصاء الذاتي، الذي يعمل بشكل سلبي باتجاه وضع قيود على حقها في الولوج لبعض الأمكنة والوظائف أو ممارسة بعض الأدوار الاجتماعية التي يحتكرها الرجل.

إن التعامل مع قضية الفقر والهشاشة التي تعاني منها المرأة المحلية وخاصة القروية منها وفق رؤية إستراتيجية بغاية تحقيق التنمية المحلية، مسألة تستدعي تجاوز تلك الرؤية التبسيطية والتعامل مع الهشاشة التي تعيشها المرأة، باعتبارها هشاشة بنيوية تلامس كل أشكال تواجد المرأة بمجالها.

والشيء الذي يجعلنا نتملك رؤية شمولية تستحضر وفي الآن ذاته ما هو اجتماعي ثقافي وما هو سياسي اقتصادي بغاية وضع حلول عملية تمكن من تجاوز العوائق التي تحول دون تحسين أوضاع المرأة، على مستوى التعليم أو الصحة أو التشغيل، وهناك مجموعة من المؤشرات التي سبق الحديث عنها والمرتبطة بأمنيتها وعدم تصدرها مواقف القرار، وكذلك وضعيتها غير الأمانة من حيث الأجر والشغل وحالة الفقر. هذه التظاهرات البنيوية في واقع الحال تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تحد من ولوج المرأة إلى عالم الحكامة و تصدر قرار تدبير الشأن المحلي، فالثقافة السائدة العاكسة للمجتمع المتقادم، إضافة إلى الأمية والفقر والبعد عن دوائر القرار كلها أمور تجعل المرأة المحلية تتحرك في حلقة مفرغة.

إن الوصول إلى التنمية المحلية كهدف نواة، مسألة تستدعي إحداث تغيير عميق في هذا الواقع، وذلك بالعمل على تحرير المرأة ومدها بالوسائل الضرورية، التي تمكنها من مجاوزة ما تعانيه من استغلال و تهميش و حرمان وفقر وأمية.

فالأمية وعدم تصدرها لمراكز القرار، وكذلك وضعيتها غير الآمنة من حيث الأجر والشغل وحالة الفقر، هي في واقع الحال مظهرات بنيوية، تحد من ولوج المرأة إلى عالم الحكامة والمشاركة في صناعة القرار التنموي المحلي. الأمر الذي يجعل المرأة تتحرك في حلقة مفرغة بحيث نجد أنه من رحم الهشاشة والتخلف الاقتصادي تولد التمثلات الخاطئة، التي تجعل الذات تفتقر للثقة في قدرتها على مواجهة واقع الغبن الذي تعيشه المرأة. فالأمية والفقر ينتج عنهما نقص في التكوين والمؤهلات، وغياب ذلك يجعلها بعيدة عن دوائر القرار، ومن ثم فهي لا تقرر بنفسها الحلول العملية لتجاوز وضعيتها. كما أن وضعها الراهن لا يسمح لها بمشاركة الرجل مهام القيادة، الشيء الذي يؤثر على التنزيل الفعلي للحكامة والتدبير التشاركي كمدخل أساسي للتنمية المحلية.

الببليوغرافيا المعتمدة:

1. بيبير بورديو، 2009، الهيمنة الذكورية، ط1، ترجمة د سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. بيبير بورديو، 2002، بعبارة أخرى محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية، ترجمة أحمد حسان، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة.
3. جون بول سارتر، 1960، نقد العقل الجدلي، غاليمار.
4. حماني اقلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية.
5. عاكف العربي، 2004، "في نقد أسطورة الرأي العام عند كارل بوبر" مجلة الكلمة، العدد 42.
6. عبد الله حمودي، 1998، المجتمع المدني في المغرب العربي: تجارب، نظريات وأوهام، المؤلف الجماعي "وعي المجتمع بذاته" دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
7. فوزي بوخريص، 2013، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
8. ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، 1988، ترجمة جورج طرابشي، منشورات دار الآداب بيروت، الطبعة الثالثة، الرباط.
9. محمد جوسوس، 1988، "الديمقراطية كضرورة حضارية" حوار مع محمد جوسوس أجراه محمد سبيلا، مجلة الوحدة، العدد 50.
10. محمد جوسوس، 2002، سؤال العمل الجماعي، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 6916، الخميس 18، يوليوز.
11. المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكنى 2014.

12. Michel Crozier, 1970, La société bloquée. Seuil. Paris.
13. Popper Karl, 1985, Conjectures et refutations, Payot.
14. Raymond Aron, 1967, Les étapes de la pensée sociologique. Gallimard. Paris.